



لجنة تقصي الحقائق الدولية.. هل تنجح أوروبا في الانتقال من الإدانة إلى المحاسبة؟

د. باسم التميمي

الأمر الذي يربط ربطًا عضويًا بين استقرار الأوضاع الميدانية وإمكانية تحقيق التحول الديمقراطي مستقبلاً.

وتتركز اختصاصات هذه اللجنة الأوروبية والدولية المشتركة على مهام فنية وحقوقية محددة، تهدف إلى بناء قاعدة بيانات وتوثيق موضوعي يشملان رصد الآثار الناجمة عن التصعيد العسكري المستمر وبحثها، وتحديدًا ما يتعلق باستهداف المدنيين والمنشآت الصحية والتعليمية والبنى التحتية. وإضافة إلى ذلك، تُعنى اللجنة بتقصي حقائق التوسع الاستيطاني من خلال معاينة بؤر التوتر الميداني الناجمة عن تصاعد اعتداءات المستعمرين في قرى وبلدات الضفة الغربية، والتحقق من أوامر الإخلاء القسري وهدم المنازل وسياسات التهجير الصامت. كما تسعى اللجنة إلى تقييم الواقع الاقتصادي والخدمي عبر دراسة أثر الحصار المالي والاقتصادي الشامل، والقيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع، وقياس مدى تأثير احتجاز أموال المقاصة الفلسطينية على قدرة الحكومة والمؤسسات الوطنية على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وتكمن الأهمية القصوى لعمل اللجنة الأوروبية والدولية في قدرتها على توفير أداة ضغط سياسي وقانوني تستند إلى المعاينة المباشرة، لا إلى تقارير تُصاغ عن بُعد. وعلى الصعيد الدولي، وتوفر المستند القانوني والسياسي للدول الصديقة المتساقطة مع الانتهاكات، وتوفر المستند القانوني والسياسي للدول الصديقة داخل الاتحاد الأوروبي للمضي قدمًا في اتخاذ إجراءات أكثر حزمًا، مثل توسيع قوائم العقوبات المفروضة على المستوطنين المتطرفين وقادتهم وتعميقها، أو الدفع باتجاه مراجعة الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المشتركة مع القوة القائمة بالاحتلال.

وفي هذا السياق، بات واضحًا أن لجنة تقصي الحقائق الدولية تتمتع بفرص للنجاح، وإن كانت مشروطة، إذ تتوقف فاعليتها على مدى قدرة المعسكر الأوروبي الداعم على تحويل مخرجاتها الميدانية إلى قرارات سياسية ملزمة تتجاوز تحفظات بعض الدول. ومن المتوقع إجرائيًا أن تسفر هذه الجهود الموثقة عن توسيع نطاق العقوبات الأوروبية الفردية ضد قادة الاستيطان، وممارسة ضغوط عبر آليات مالية حازمة للإفراج عن أموال المقاصة الفلسطينية المحتجزة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز الموقف الفلسطيني، ويدعم صمود مؤسساته الوطنية في مواجهة سياسات الخنق المالي الممنهج.

إطلاق "يوم التشغيل الوطني" في أريحا يوفر مئات فرص العمل للشباب والكوادر المهنية

سوق العمل وتدعم صمود المواطنين في محافظة أريحا والأغوار. " من جانبه، شدد محافظ أريحا والأغوار على أهمية هذه المبادرة التنموية، مشيرًا إلى أن تضافر الجهود المؤسسية يعد الركيزة الأساسية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المحافظة. وأضاف: "يعد يوم التشغيل الوطني رافعة أساسية لدعم الجهود الرامية إلى الحد من البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية في المحافظة"، مؤكدًا أن "توفير فرص العمل المستدامة لأبنائنا وبناتنا يساهم بشكل مباشر في تعزيز ثباتهم واستقرارهم الاقتصادي والاجتماعي." وشهدت الفعالية إقبالًا كبيرًا من الخريجين والباحثين عن عمل، حيث تضمنت تنظيم مقابلات مباشرة مع ممثلي الشركات والمؤسسات المشاركة، إضافة إلى تقديم جلسات إرشاد مهني وتوجيه للراغبين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويأتي هذا الحدث في إطار جهود وزارة العمل والمجالس المحلية لتطوير منظومة التشغيل والتدريب المهني وتوفير بيئة ملائمة للحد من البطالة في مختلف المحافظات.

الدكتورة تهاني بشارات في كتاب "صدّاع التغيير 2026".. حضور أكاديمي من جنين إلى العالم

رام الله- الحياة الجديدة- صدر حديثًا كتاب «The Change Makers 2026» عن دار النشر «ESN Publications»، بتحرير البروفيسورة الدكتورة بارين سوماني، وهو إصدار دولي يحتفي بنخبة من الشخصيات الملهمة حول العالم. وجاء اختيار الدكتورة تهاني رفعت خليل بشارات، الأكاديمية والباحثة الفلسطينية من مدينة جنين، لتكون ضمن الكتاب، تقديرًا لمسيرتها الأكاديمية وأثرها في مجال التربية والتعليم. ويحتفي كتاب «صدّاع التغيير 2026» بشخصيات تعكس مسيراتها قيم الرؤية والقيادة والابتكار والأثر المجتمعي، ويرفع رسالة «فكرة اليوم، أثر الغد»، تأكيدًا على أهمية تحويل الأفكار إلى إنجازات مستدامة، كما يسلط الضوء على دور المعرفة والتعليم في إحداث

تأتي زيارة اللجنة الأوروبية والدولية المشتركة لتقصي الحقائق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في توقيت بالغ الحساسية والتعقيد، وسط بيئة سياسية وميدانية هي الأكثر تفجرًا منذ عقود. ويتسم المشهد الراهن بانسداد كامل في الأفق السياسي، وتصاعد غير مسبوق في وتيرة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، وتغوّل الاستيطان في الضفة الغربية، بالتوازي مع أزمة إنسانية كارثية وتدمير واسع النطاق لبنى الحياة الأساسية.

على المستوى الدبلوماسي، تتزامن الزيارة مع تنامي الضغوط الشعبية والقانونية داخل القارة الأوروبية، وظهور انقسام أو تباين في مواقف عواصمها؛ إذ يقود معسكر يضم إسبانيا وأيرلندا وبلجيكا والنرويج توجهًا يدعو إلى تبني خطوات عملية وأكثر حزمًا لمحاسبة الاحتلال على انتهاكاته، في مقابل مواقف أكثر تحفظًا من دول أخرى. كما تأتي هذه الزيارة في ظل اشتداد الحصار المالي المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية، جراء استمرار احتجاز أموال المقاصة، مما يضع المؤسسات الفلسطينية أمام تحدي البقاء، ويجعل من هذه الزيارة اختبارًا حقيقيًا لمدى قدرة المجتمع الدولي على الانتقال من مربع «الإدانة الشفهية» إلى مربع «الإجراءات الملموسة".

إن توقيت وصول اللجنة الدولية يحمل دلالات استراتيجية مهمة لجميع الأطراف، وفي مقدمتها تقديم "رسالة إسناد دولي" تمثل محاولة جادة لتقويض المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى عزل الأراضي الفلسطينية جغرافيًا وسياسيًا عن العالم، ومنع الاستفراد بالشعب الفلسطيني بعيدًا عن الرقابة الدولية. إذ يعيد حضور اللجنة الدولية ربط الواقع الميداني بالمنظومة الأممية مباشرة، ويجعل من المعاناة اليومية حدثًا حاضرًا في المشهد الدبلوماسي العالمي. كما يحمل هذا الحضور رسالة تحذيرية حازمة إلى الدول الكبرى، مفادها أن الأوضاع الإنسانية والأمنية قد بلغت حدًا خطيرًا لا يمكن التغاضي عنه أو إرجاء التعامل معه.

وإضافة إلى ذلك، يسعى هذا التحرك إلى استباق المآلات القانونية، إذ يأتي في وقت يشهد فيه المسار القانوني الدولي نشاطًا مكثفًا أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، مما يمنح التقارير الميدانية وزنًا توثيقيًا مضاعفًا. وعلاوة على البعد الخارجي، يتزامن وصول اللجنة الأوروبية والدولية مع حراك فلسطيني داخلي مكثف لإعادة ترتيب البيت السياسي، وبحث ملف الانتخابات العامة والاستعدادات للوجستية والسياسية المقترحة لعام 2027،

حادث مؤسف يودي بحياة

رجل الإصلاح زكارنة في جنين



جنين - الحياة الجديدة - عبد الباسط خلف- فجعت محافظة جنين مساء أمس الإثنين، بوفاة رجل الإصلاح والمقاول صلاح زايد زكارنة، في حادث عمل مؤسف.

وأكد مدير الإسعاف والطوارئ في "الهلال الأحمر"، محمود السعدي لـ"الحياة الجديدة" إن طواقم الإسعاف وصلت لمدخل المدينة الجنوبي، وتعاملت رفقة مركبة إسعاف خاصة، مع إصابة قاتلة جراء سقوط ذراع جرافة ثقيلة على سائقها.

وأوضح أن الحادث وقع خلال عمل المقاول الخمسيني زكارنة في منطقة جبليّة، شهدت انهيارا تسبب في سقوط الجرافة.

وبين السعدي، أن الإصابة كانت قاتلة في الجزء الخلفي من الرأس. كما وصف الحادث بالصادم.

واصطبغت مواقع التواصل بالحزن على الراحل الذي اشتهر باسم (صلاح الزايد)، وكان ناشطا في رابّ الصّدع المجتمعي، والمحافظة على السلم الأهلي، ورغد العمل الخيري.

ونعت القوى والفعاليات الوطنية ومؤسسات المحافظة الراحل زكارنة، وعددت مناقبه.

سؤال عالماشي

موفق مطر

انفجار إرهاب الصهيونية الدينية في وجه أوروبا

الرأي العام العالمي يتغير، ومواقف الدول، وتحديدًا تلك التي ساهمت في إنشاء إسرائيل، تتغير أيضًا، وتتعمق رؤيتها للحق الفلسطيني، ويتعزز تفهمها لعدالة القضية الفلسطينية. وهذا ما نعتقد أن أنصار السلام في إسرائيل، وأنصار المساواة والعدالة الذين يهيئون أنفسهم لإحداث التغيير، يسعون إلى تحقيقه، من خلال إغلاق مسارات الصراع والتوجه نحو جادة السلام، وفقًا لأحدث ما صدر عن الشرعية الدولية (إعلان نيويورك)، لتنفيذ "حل الدولتين" وتطبيقه.

أما في الاتجاه المضاد، فلا نجد سوى تحضيرات لانفجار "إرهاب صهيوني"، كما يصفه أنصار السلام والمساواة في إسرائيل، في وجه أوروبا. وقد بدت خطورة شرارته في جريمة المستعمرين بحق الوفد الدبلوماسي الأوروبي في بلدة الطيبة الفلسطينية. ومن غير الحكمة أو التقدير اعتبار هذا الهجوم منفصلًا عن سياسة الائتلاف الحاكم في إسرائيل.

ومن هنا، ننتقل لتفسير اعتداء مستعمرين يهود إرهابيين عنصرين على وفد دبلوماسي أوروبي في بلدة الطيبة، شرق محافظة رام الله، في دولة فلسطين. ونرى هذا الاعتداء مؤشرًا واضحًا على انفجار يوجّه إنذارًا إلى أوروبا، وانعكاسًا لسياسة ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو المأزومة، بحكم خروجها على القانون الدولي، وضربها عرض الحائط أعراف العلاقات الدبلوماسية بين الدول ونصوص القوانين والمواثيق الناطقة لها. فالمستهدفون قنصل ودبلوماسيون ونشطاء من أجل السلام، كانوا في جولة للاطلاع مباشرة على جرائم جماعات ومنظمات المستعمرين الإرهابية بحق مواطنين فلسطينيين في مزارعهم، أثناء موسم قطف الزيتون.

وحسب التقارير الصحفية، فقد تعرض رئيس بلدية "أولونا إيمري" الواقعة شمال فرنسا، السيد برنارد بودو، للاعتداء بالضرب بالقضبان الحديدية والعصي، وللدفع، رغم ارتدائه وشاح البلدية الرسمي، عندما كان برفقة الوفد الذي ضم قنصل فرنسا وبلجيكا وبولندا. ولم يشفع له سنه، البالغ 78 عامًا، أمام همجية مستعمرين منزوعي الأحاسيس والمشاعر الإنسانية، ومسيرين بألية عنصرية عداوية تجاه الآخر، أيًا كانت جنسيته أو عقيدته أو مقامه ومكانته السياسية والدبلوماسية والاجتماعية أو الثقافية، ما دام يتقصي الحقائق ويبيد تعاطفه مع حق الشعب الفلسطيني الذي أقرته الشرعية الدولية. وربما تأكد السادة القنصل، بعد أن رأوا بأم أعينهم، أن أفعال المستعمرين الإرهابيين لا تختلف عن أفعال العصابات الإجرامية، بكل ما تعنيه الكلمة.

فهؤلاء اللصوص، الذين يسرقون لقمة عيش المواطن الفلسطيني ومورد رزقه (الزيتون وزيته)، استكبروا وطلغوا بعد سيطرتهم على الأرض بقوة سلاح جيش دولتهم، وبسلاح منحتهم إياه حكومة نتنياهو، القائمة في نهجها على الاحتلال والاستعمار والعنصرية والتهجير!

ومن الجيد أن سفير الولايات المتحدة الأميركية، مايك هاكابي، قد وصف الهجوم بأنه "إرهاب جبان"، ليدرك العالم أن حليف إسرائيل يصنف جرائم المستعمرين تحت بند "الإرهاب"، وأننا، نحن ضحايا هذا الإرهاب، لا نخشع أوصافًا لأفعال المستعمرين الهمجية، ولا نظلم حكومة نتنياهو الراعية لهذا الإرهاب. حتى إن وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، طالب حكومة نتنياهو باتخاذ إجراءات حاسمة إزاء جرائمهم، فيما فتحت الجهات الفرنسية المختصة والقضائية تحقيقًا في الحادثة.

أما سلطات الاحتلال، التي سارعت إلى احتواء غضب الدول والرأي العام، فقد اعتقلت عشرة مستعمرين للاشتباه بضلوعهم في الهجوم، في محاولة للتقليل من آثار الجريمة وتدايعاتها على صورة إسرائيل المتداعية وسياسات حكومتها، المعروفة لكل باحث عن الحقيقة. فإسرائيل دولة احتلال واستعمار، وأفعالها، ومنها الإبادة الجماعية في قطاع غزة الفلسطيني، وقوانينها، إلى جانب مشاريعها الاستعمارية وإجراعاتها على الأرض، ترقى إلى مستوى الأفعال المدفوعة بمناهج عنصرية. وهذا ما تؤكدُه أيضًا أحكام محكمتي العدل الدولية والجنائية الدولية.

وقد أفصح نتنياهو عن نوايا حكومته بشأن الإفراج عن المستعمرين سلفًا، عندما حذّر مكتبه من "الاستنتاجات المبكرة"، في إشارة إلى إمكانية تبرئة المستعمرين بذريعة عدم معرفتهم بطبيعة الوفد الدبلوماسي ومكانته، وعدم التنسيق المسبق مع جيش الاحتلال. وهذه النقطة بالذات، أي عدم التنسيق مع جيش الاحتلال بشأن الزيارة، نراها، من وجهة نظرنا، تعبيرًا عن الانسجام مع قرارات هذه الدول التي اعترفت، بمقتضاها، بدولة فلسطين، ومع سياستها الثابتة في عدم الإقرار بضم إسرائيل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، أو الاعتراف به، وعدم التسليم بواقع الاحتلال والتوسع الاستيطاني على أرض دولة فلسطين، التي باتت جزءًا لا يتجزأ من خريطة العالم الجيوسياسية، حتى وإن لم تتل استقلالها التام بعد.